الجمع في الوجود المطلق الذي هو عارض لتلك الافراد واما قوله وان تباينت المعروضات
كان كل منهما مخالفا للاخر بالذات ومشاركا له في مفهوم هذا العارض وهو عين المدعا
مع انه مناف لما قيل اولا وباطل وذلك لان المدعي ان وجوده الخاص زائد على ماهيته كالوجود
الخاص للممكنات وهذا لم يلزم من التشكيك ومن مباينة المعروضات بالحقيقة بل التشكيك
يقتضي ان يكون الوجود زائدا على الموجودات الخاصة والمباينة في المعروضات يقتضي مباينة
الوجود الخاص للواجب لوجودات الممكنات وهذا لا يستلزم كون الوجود عارضا في الواجب
كما في الممكنات والمدعا ليس الا هو قوله وتاثير الماهية من حيث هي في الوجود غير معقول
جواب اعتراض على الدليل الذي ذكره على ان وجود الواجب عين ماهيته وكان ينبغي ان يقدم
هذا على الاعتراضات السابقة لان هذا منع الدليل والاعتراضات السابقة معارضة
والمنع مقدم على المعارضة تقرير الاعتراض ان يقال لم لا يجوز ان يكون المؤثر في وجود الواجب على
تقدير احتياجه الى مؤثر هو الماهية من حيث هي لا الماهية بشرط الوجود او بشرط العدم ولا
يلزم من حذف الوجود عن درجة الاعتبار دخول العدم لان الماهية من حيث هي هي لا موجودة
ولا معدومة على معنى انه لا يدخل واحد منهما في مفهومها وهذا كما في الممكن فان ماهيته
قابلة للوجود لا بشرط وجود اخر والا يلزم التسلسل ولا يلزم ان يكون القابل للوجود معدوما
والا لزم كون الشي الواحد في آن واحد موجودا ومعدوما وتقرير الجواب ان يقال
الماهية من حيث هي هي يمكن ان تكون علة لصفة معقولة لها كما ان ماهية الاربعة من حيث
هي هي علة الزوجية واما كونها من حيث هي هي علة للوجود فمحال والمانع مكابر مقتضى عقله لان
بداهة العقل حاكمة بوجوب كون ما هو علة لوجود موجودا او النقض بالماهية القابلة للوجود
من حيث هي هي ظاهر البطلان وذلك لان قابل الوجود مستفيد للوجود ويمتنع ان يكون موجودا
لامتناع تحصيل الحاصل بخلاف معطي الوجود وايضا الماهية غير قابلة للوجود في الاعيان والا
لزم ان يكون لها وجود منفرد كالجسم بالنسبة الى البياض وهو باطل لان كون الماهية هو وجودها
واعتبار الماهية منفردا عن الوجود انما هو في العقل لا بان تكون منفكة عن الوجود في العقل
فانه يكون لها في العقل وجود عقلي كما ان الكون في العين وجود عيني بل بان العقل من
شانه ان يعتبرها وحدها من غير ملاحظة وجود وعدم واعتبار الشي ليس اعتبار لعدمه
فاذن اتصاف الماهية بالوجود امر عقلي فالماهية انما تكون قابلة للوجود في العقل
فلا يمكن ان تكون فاعلة لصفة خارجية عند وجودها في العقل فقط فان قيل ... لذلك
لم لا يجوز ان تكون الماهية المعقولة مقتضية للوجود الخارجي نقول كلامنا في ماهية
واجب الوجود فنقول حينئذ ماهية الواجب لابد وان تكون موجودة في الخارج او
في العقل على تقدير ان تكون مقتضية للوجود وكلا القسمين باطل اما الاول فلانه
حينئذ يلزم ان تكون الماهية موجودة في الخارج مرتين واما الثاني فلانه يلزم ان
يكون الوجود العقلي لماهية الواجب متقدما على الوجود الخارجي فيلزم ان يكون

عاقل

عاقل قبل واجب الوجود فكان قيل ان وجود الواجب زائد على ماهيته وذلك ان
وجوده اما الكون كما في سائر الموجودات او غير الكون فان كان الكون يكون زائدا
على حقيقته اذ لو كان عينا لكان حقيقته عبارة عن الكون المجرد وحينئذ لا يخلو اما ان
يكون التجرد معتبرا في حقيقته او لا فان كان معتبرا في حقيقته كانت حقيقته تعالى مركبة
من الكون والتجرد وهو محال وان لم يكن معتبرا بل يكون تمام حقيقته هو الكون والتجرد
عارض له لزم ان تكون حقيقة الواجب بعينه مقارنة للموجودات كلها محتاجة اليها
لكونها قائمة بها وايضا يلزم ان يكون تجرده بالغير اذ لو كان من ذاته لتبعه الكون فكان
الكون مجردا في الممكنات ايضا فاذا كان التجرد الذي هو لازم ذاته مستندا الى الغير
لكان ذاته ايضا مستندا الى الغير وهو محال وان كان وجوده غير الكون فحينئذ لا يلزم ان
يكون وجوده غير ذاته وذلك لانه لا يخلو اما ان يكون الكون حاصلا فيهما او لا يكون
فان لم يكن حاصلا لم يكن الوجود حاصلا لانه حينئذ يصدق انه ليس له الكون في الخارج
فلا يصدق انه كان ويكون سلبه فيلزم ان لا يكون موجودا وان كان الكون حاصلا
فاما ان يكون داخلا في الوجود الذي فرض انه عين ذاته او خارجا والاول محال
لاستحالة التركيب فتعين الثاني فيكون الكون صفة زائدة على ما هو حقيقة الواجب
وقد عرفت ان الكون هو الذي به التحقق وبنفعه الوقوع فيكون ما به التحقق وهو الوجود
زائدا على حقيقته تعالى وهو المطلوب وفيه نظر فانه لا يلزم التركيب ان اعتبر معه التجرد
وانما يلزم ذلك ان لو كان التجرد امرا ثبوتيا ولا يلزم من اعتبار الامر السلبي معه التركيب
كما اذا اعتبر معه انه ليس بجوهر ولا عرض ولا حادث الى غير ذلك وايضا لا يلزم التعدد
والافتقار ان لم يعتبر معه اذ لا يلزم من عدم اعتبار التجرد عدم التجرد وايضا انما يلزم
ذلك ان لو كان الواجب هو عين كون الممكنات وهو ممنوع لما بينا ان المراد من ان وجوده عينه
انه هو الوجود الخاص به لا ما هو واقع عليه وعلى الممكنات وهو لا يلزم التعدد وايضا
المعارف فيه حسن وايضا لم لا يجوز ان يكون الوجود زائدا على تقدير ان يكون الكون زائدا لما
عرفت من جواز مغايرة الكون والوجود مع تلازمهما تلازما متعاكسا وايضا لم لا يجوز ان
يكون مع ذلك الغير كون اذا اراد فان الكون كما في سائر الموجودات يكون كون خاص له
وهو ذلك الغير وهو بعينه ذاته تعالى والعجب من هذا القائل انه كيف لا يستحي
عن امثال هذا المقام الا انه وقع في الضلال لتقصيره الى الجهالة والجواب
ان وجوده كون خاص مخالف لكون الممكنات في الحقيقة والكون المطلق مقول على كونه
الخاص وعلى كون الممكنات بالتشكيك فيكون خارجا عن كونه الخاص مشتركا بين الاكوان
والتجرد عارض لازم لكونه الخاص ولا يلزم ان تكون حقيقة الواجب بعينه مقارنة
للموجودات كلها وايضا لا يلزم ان يكون تجرده بالغير بل وجوده الخاص واما
قوله وقد عرفت ان الكون هو الذي به التحقق قلنا ما عرفت ان الكون هو الذي

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)